

The effect of consumption and investment in the economic growth in Algerian during (1990-2014)

أ. زروقي فاطمة الزهراء

جامعة البليدة 2

ملخص :

استهدفت الدراسة؛ البحث في اثر الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2014) و من أجل القيام بها، تم استخدام اختبار السببية للاغرانج لتبيان العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة. وكنتيجة عامة أسفرت الدراسة عن وجود علاقة سببية متذبذبة بين متغيرات الدراسة لواقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة للبحث.

الكلمات المفتاح: الاستهلاك النهائي، الاستثمار، الناتج الوطني، اختبار السببية.

Abstract:

this study aims to determine the effect among consumption, investment and economic growth in Algerian economy during 1990-2014. In order to do ,we use causality test of Granger between the studied variables. As a result, the presence of volatile causal relationship between the variables of the study, in the Algerian economy during the period covered by the study.

Key words: household consumption, investment, Gross Domestic Product, test of causality.

تمهيد:

يعتبر كل من الاستهلاك و الاستثمار احد اهم المفاهيم الاساسية التي يتناولها علم الاقتصاد؛ فهما يعتبران المكون الجوهري في الطلب الكلي، ومن ثم فان تقلبات مستواه يؤثر على النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. هذا لانهما بمثابة الوقود المحرك للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام لاي بلد، كما يعتبر مقدارهما احد اهم مؤشرات الرفاهية. ذلك ان العلاقة بين الاستهلاك و الاستثمار علاقة مزدوجة، فهي من ناحية زيادة الطلب الاستهلاكي يدفع بالمستوى الاستثماري للرفع في مستوى الانتاج و تنمية الطاقة الانتاجية من خلال تراكم راس المال و التوسع الكمي و النوعي و التحسينات و التطورات التي تحدث في اساليب الانتاج، و من ناحية اخرى فان زيادة الاستثمار و كفاءته تعني طلب عمل جديد مما سيؤدي الى توزيع كتلة اجور جديدة، و هذا بدوره سيؤدي الى استهلاك اضافي، وبالتالي تحريك الطلب الكلي الذي يتطلب زيادة في مستوى الانتاج يرافق زيادة في الطلب، وهكذا تتأثر بقية المتغيرات الاقتصادية الحقيقية الاخرى في ظل محيط اقتصادي و اجتماعي و سياسي يتميز بالاستقرار¹. و بالتالي الارتقاء بمستوى التقدم الحضاري.

فالاستهلاك هو العملية التي تمكن الافراد من اشباع رغباتهم و تؤدي في نفس الوقت الى القضاء على وجود المنفعة و القيمة في نفس الوقت، فالانسان الذي يستهلك مادة ما يعمل في الواقع للقضاء على تلك المادة² و اعتبر الهدف النهائي للعملية الانتاجية، من خلال الانتفاع بالمنتجات، سلعا كانت او خدمات، و يتوقف الطلب على هاته الاخيرة لغرض الاستهلاك على مدى قدرتها للاشباع حاجات الافراد و يتم التعبير عنه بالنقود. فرغبة الافراد في الاستهلاك وحدها لا تكفي في تحفيز المنتجين للانتاج ما لم تكن مصحوبة بقدرة شرائية. فالافراد يعبرون عن طلبهم في الاسعار التي يكونون قادرين على دفعها و ان زيادة طلب الافراد على الاستهلاك في سلعة معينة سيؤدي الى ارتفاع سعرها و هذا سيؤدي الى تشجيع المنتجين على انتاج هذه السلعة و هذا يدعى بنظام سيادة المستهلك³.

في حين ان الاستثمار يعرف بانه عبارة عن التوظيف المنتج لراس المال⁴، او هو عبارة عن توجيهه لالاموال نحو الاستخدامات التي تؤدي الى اشباع حاجات اقتصادية.

¹ السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007، ص121.

² فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1981، ج1، ص21.

³ منذر خدام، الاقتصاد العام، دار السوسن للنشر، 2005، دمشق، ط1، ص149-150.

⁴ يمثل راس المال رصيد قائم في نقطة زمنية معينة، اما استثمار فهو تدفق و يقاس في فترة زمنية معينة.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير الاستثمار. فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي يفسره من خلال علاقته بالادخار.⁵ بمعنى ان الادخار هو صورة من صور الانفاق على شراء سلع الاستثمار بمعنى ان الافراد عندما يوزعون دخلهم بين الاستهلاك و الادخار، فانهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من دخل، اما ادخارهم بالبنوك و شركات التأمين فإنهم يقومون بامداد المنظمين بالائتمان لتحويل مشترياتهم من السلع الانتاجية،⁶ فهو اذن عملية استثمار يترتب عليها بناء طاقة انتاجية جديدة او احداث تراكم.⁷ اما المدرسة الكنزوية الممثلة في كينز⁸ اتخذت شكلا مغايرا لما كان عليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ففي تحليله قصير المدى، افترض ان الدخل المتاح هو اهم محدد لقرار الاستهلاك. وبناء على نتائج الدراسة التي قام بها الاقتصادي لتقدير الدخل و الانفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة الممتدة من 1869 الى 1938، حيث تمت التقديرات خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين العقود، خلصت الى وجود بعض افتراضات في الفترة القصيرة؛ كوجود علاقة ثابتة و وطيدة بين (الاستهلاك C و الدخل y)، و وضّح متغير الاستثمار عن طريق العلاقة التي تربطه بمتغيرات الاستهلاك و الادخار و الدخل من خلال ما اسموه بالية الطلب الفعال⁹، فنقص الاستثمار يؤدي الى نقص الدخل، و بالتالي نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار. و اعتبر كينز ان قرار الاستثمار هو القرار المهيمن. فزيادة الاستثمار تتوقف على مقدار الارباح التي تخلفها الاموال المستثمرة و معدل الفائدة¹⁰، و ان رصيد راسمال يتحدد وفقا لنمط الاستثمار و ليس هناك حاجة لتحديد مستواه الامثل.¹¹

قد حظيت العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثمار و النمو الاقتصادي باهتمام واضح في الادب الاقتصادي، لذا نجد العديد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال نذكر منها :

-دراسة البشير عبد الكريم سنة 2007 حول تقدير دالة الاستثمار الكلية -حالة الجزائر للفترة 1989-2002 و المنشورة بمجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، حيث تم استخدام ادوات التحليل القياسي في تقدير الدالة و بالاعتماد على المحددات النظرية المفسرة للاستثمار،¹² حيث توصلت الدراسة الى ان الاستثمار دالة متناقصة لسعر الفائدة و السعر النسبي للتجهيزات و متزايدة بالنسبة للمردودية الاقتصادية و الدخل.

- دراسة الدكتور ممدوح الخطيب الكسواني بكلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود و المعنونة ب:دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية سنة 1997، و المنشورة بمجلة جامعة دمشق، اعتمد فيها دراسة نماذج المعجل البسيط و المرن و المتكيف الجزئي وفق النماذج النظرية المختلفة للاستثمار و باستخدام ادوات التحليل القياسي. خلصت هذه الدراسة ان الاستثمارات في سوريا تتميز بعدة خصائص، اهمها: ارتباط الاستثمارات بمستوى الناتج المحلي الاجمالي، ضعف العلاقة بين الاستثمارات و الدخول القطاعية، ضعف العلاقة بين الاستثمار و حجم الصادرات، ثبات معدل الفائدة و عدم ارتباط مستوياتها بالية العرض و الطلب.

-دراسة قياسية تحليلية لجرياني ويزة حول استهلاك العائلات الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1980-2010)، و التي خلصت الى وجود علاقة بين الاستهلاك العائلي و العوامل المحددة له بما يتوافق و النظرية الاقتصادية، من خلال دراسة و تحليل عدة نماذج محددة بعدة متغيرات خارجية تشترك جميعها في تحديد متغير داخلي واحد (استهلاك).

-وقد حاول الباحث حمودي علي من خلال الدراسة القياسية التي اعدّها حول الانفاق الاستهلاكي للاسّر الجزائرية حسب مسح الوطني للاحصائيات سنة 2000، باستعمال اساليب احصائية و ادوات تحليل قياسي، خرج الى ان مستوى الانفاق الاستهلاكي يتأثر بعد عوامل منها الدخل و المستوى العام للأسعار... اضافة الى معايير و قواعد جديدة ظهرت في المجتمع الجزائري بعد سياسة الانفتاح كتقليد الاعمى للثقافة المادية الغربية، الانتهازية و استغلال الثغرات لتحقيق الثراء السريع، زيادة معدلات البيع و الشراء بالتقسيط.... وغيرها من مظاهر التي ساهمت بطريقة او اخرى في انتعاش حركة التجارة و بالتالي ازدهار عمليات الاستهلاك.

⁵عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص2.

⁶احمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص121.

⁷ A.Smith : recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris, 1976, P : 141

8

JHAN MAGNARD KEYNES (1883-1946) : اقتصادي انجليزي، صاحب الكتاب الشهير "النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود"، تلميذ الفرد ماثال، درس و درس بجامعة كمبرج، سافر الى الهند و عمل موظفا بها اصدر كتابه الاول سنة 1913 بعنوان "تداول النقدي و التمويل في الهند"، شارك في عدة مفاوضات، نذكر منها مفاوضات فرساي بعد ح.ع.1....

⁹يعرف الطلب الفعال بأنه ليس الرغبة فقط في الحصول على السلع، بل تلك الرغبة في الحصول على السلع و مصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية، حيث مصدر هذه القوة هو الدخل اي ان الطلب الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا الى انفاق فعلي.

¹⁰ محمد عبد المؤمن، التحليل الاقتصادي الكلي، 2007-2008، ص61.

¹¹عادل عبد العظيم، الاستثمار، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت، د.ص.

¹²محددات الاستثمار تتمثل في الطلب المتوقع، سعر الفائدة الحقيقي، التكلفة النسبية لعناصر الانتاج و المردودية الاقتصادية و المالية.

و عموما تشير الدراسات التطبيقية الى وجود علاقة طردية . بين كل من الاستهلاك و الاستثمار مع النمو الاقتصادي ،الممثل بالنتائج المحلي الاجمالي.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في إظهار مدى تأثير كل من الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري في دعم عملية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. و من أجل هذا الهدف، تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج Eviews 9 تحت بيانات سنوية للفترة الممتدة (1990-2014) و المحصلة عليها من البنك العالمي، مع إجراء اختبارات الاستقرارية ثم تقدير نموذج محاولين في الأخير تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

ومن أجل معالجة إشكالية الموضوع المتمثلة في :

هل يساهم الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري في دعم عملية النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما اثر الانفاق الاستهلاكي على عملية النمو الاقتصادي ، وما هو اتجاهه؟

-ما اثر الانفاق الاستثماري على عملية النمو الاقتصادي، وما هو اتجاهه ؟

-هل توجد علاقات متداخلة بين الاستهلاك و الاستثمار و النمو الاقتصادي؟

فرضيات :

- الفرضية الاولى: هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الانفاق الاستهلاكي؛

-الفرضية الثانية: هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي الى الاستثمار؛

- الفرضية الثالثة: وجود علاقة سببية ثنائية تتجه من الاستثمار الى الانفاق الاستهلاكي.

أهداف البحث:

- هو الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي و كذا الاستثمار و النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة.

منهجية البحث:

تقوم هذه الدراسة التي اجريت على استخدام البيانات السنوية للنتائج المحلي الاجمالي، الانفاق الاستهلاكي النهائي و كذا قيم اجمالي الاستثمار.

حيث:

بيان المتغيرات	توصيف المتغيرات	اختصاره بالفرنسية
المتغير التابع: y	النتائج المحلي الاجمالي	PIB
المتغيرات المفسرة:		
C	الاستهلاك النهائي للعائلات	CFIM
I	التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون	ABFF+ΔS

المصدر: من اعداد الطالبة

- الاستثمار (I): حسب النظرية الكنزية يمثل تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات و هو يتوافق محاسبيا مع التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF و الذي يعني حسب S.C.E.A قيمة الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة العون الاقتصادي من سلع التجهيز و الخدمات المحملة لهذه السلع. وتشمل السلع الجديدة و الأشغال الكبرى الاصلاحات الكبرى التي تسمح بزيادة عمر استخدامها أو بزيادة قيمتها، كما يضاف إليها التغير في المخزون ΔS (اي $I = ABFF + \Delta S$)¹³

تحليل و تفسير المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري محل الدراسة بيانيا:

¹³اسماعيل بن قانة، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970-2001) و التنبؤ للفترة الممتدة بين (2002-2006)، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2004-2005، ص61.

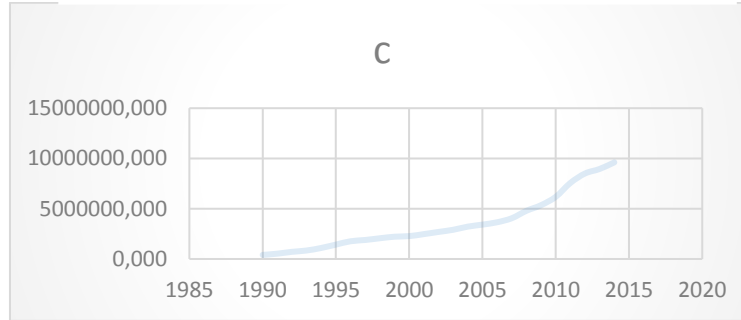
1-تحليل و تفسير المتغيرات منفردة:

وفقا للمعطيات الاحصائية المأخوذة من البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2014، لقيم كل من الاستهلاك النهائي ، و الاستثمار و كذا الناتج المحلي، تمكنا من تمثيل هذه المتغيرات الكلية في منحنيات بيانية (الوحدة:مليون دج) ،ومن خلال ما لوحظ ان الاحصائيات في سنوات التسعينيات كانت منخفضة مقارنة بسنوات الالفين. و يمكن ارجاع ذلك ان القيم مأخوذة بقيمتها الاسمية و المتأثرة بمعدلات التضخم الذي عان منه الاقتصاد الجزائري. ولذا لته قمنا بقسمة المعطيات الاسمية على الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك IPC (المأخوذة من البنك الدولي 1990-2014).

1-1 : نفقات الاستهلاك النهائي و الممثلة في C:

من خلال ما هو ملاحظ من الشكل:

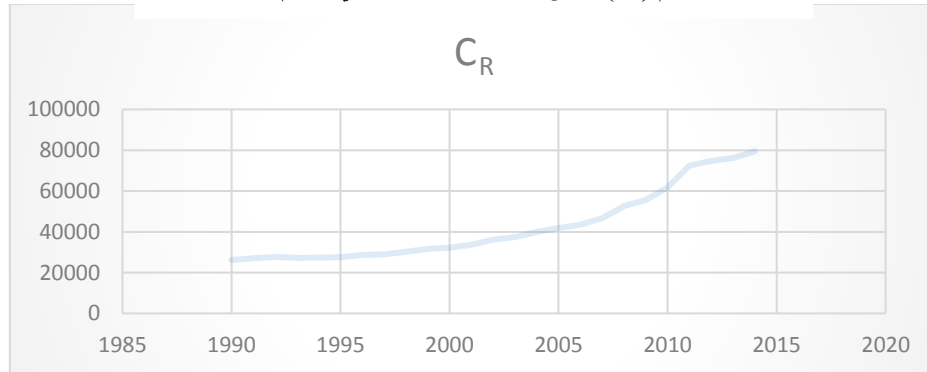
الشكل رقم (01):منحى نفقات الاستهلاك النهائي



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج EXCEL 2010

ان القيم الاسمية للنفقات الاستهلاكية عرفت سلسلة من الارتفاعات، التي كانت بطيئة في سنوات التسعينيات حتى منتصف الالفين، و المقدر حوالي 1095.4 مليار دج 1994 سنة ليصل الى 3650.447 مليار دج 2006 سنة ثم الى ارتفاع كبير 2014 سنة و المقدر ب 9608.2 مليار دج. و بالنظر الى المنحى الموالى للقيم الحقيقية للاستهلاك، يتضح لنا ان هناك ارتفاعا متزايدا و مستمرا . و على العموم يمكن رده الى عدة متغيرات كيفية كانت او غير كيفية : كزيادة النمو الديمغرافي للشعب الجزائري و بالتالي زيادة احتياجاته و تنوعها، وايضا الانعكاسات الكبيرة للارزمة البترولية لسنة 1986 في الاقتصاد الجزائري الريعي الذي انهار بعد انخفاض اسعار المحروقات ؛ ففي سنوات التسعينيات انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة اقتصادية ذات توجهات تقشفية ، و الواضحة في تدني و تدهور القدرة الشرائية اكثر . فبالرغم من المفاوضات التي اقيمت لاعادة النظر في الاجر الادنى و كذا الرفع من قيم المنح العائلية و اعفاء ذوي الدخل التي تقل عن 3800 دج للفرد من الضريبة الا ان الارتفاع السريع لمستوى الاسعار الذي انتقل من 15.519 سنة 1990 الى 61.63 سنة 2007، (انظر الجدول رقم 02) ادى الى نمو متباطئ في استهلاك العائلات بتقليص حجم الطلب على السلع في الاسواق.

الشكل رقم (02):منحى نفقات الاستهلاك النهائي بالقيم الحقيقية



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج EXCEL 2010

يعود نمو الاستهلاك للارتفاع تدريجيا و ببطئ في اواخر التسعينيات الى بداية الالفين تزامنا مع ارتفاع اسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الاخير لسنة 1999، ليعضف نوعا من الحركية الاقتصادية ضمن ما سمي بمخطط دعم الانعاش الاقتصادي بهدف تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، و كذا دعم الاسعار عن طريق

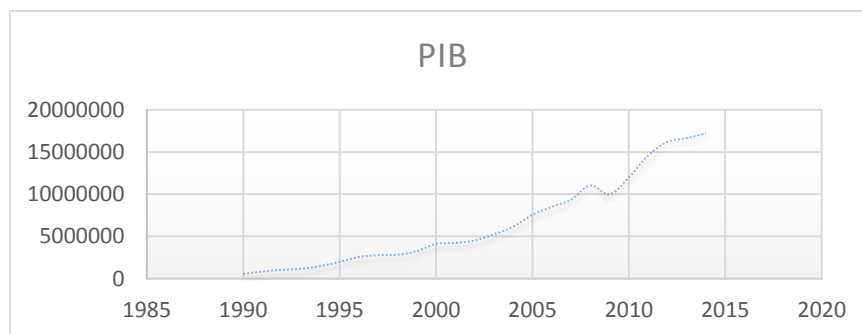
إيرادات الخزينة العمومية.¹⁴ إلا أن هذا الاقتراح سيؤثر سلباً على الميزانية و على إيرادات الدولة مالم يحقق هدفه في زيادة التحسين من القدرة الشرائية للسكان لاسيما ذوي الدخل المحدود.¹⁵

إن نفقات الاستهلاك النهائي تطور حيث انتقل من 4052.8 مليار دج سنة 2007 إلى 6181.3 مليار دج سنة 2010 أي بزيادة بمعدل 50 %، وصولاً إلى 9608.2 مليار دج سنة 2014 (بما يحقق من ارتفاع بنسبة 130% من 2007-2014) بعد تحسن في الدخل و تطور النشاط الاقتصادي الذي استمر في تسجيل أفضل الفعاليات، مردّه سياسات الدعم التي مارسها الدولة في تخفيف جزء من الأعباء سواء كان ذلك في السكن أو المنح العائلية أو معاشات المتقاعدين و المعاقين و أصحاب الدخل الضعيف، إضافة إلى دعم أسعار المنتجات الأساسية مثل 45% من دعم العائلات بما يوافق المنح العائلية، دعم التعليم و دعم وصل الكهرباء و الغاز.¹⁶

إلا أن النمو المتباطئ و المتتالي لنمو حجم النفقات النهائية الحقيقي خلال سنوات 2011-2014 راجع لارتفاع في الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية 104.52 سنة 2010 إلى 120.949 سنة 2014.

1-ب : منحنى الدخل الوطني و الممثل في PIB:

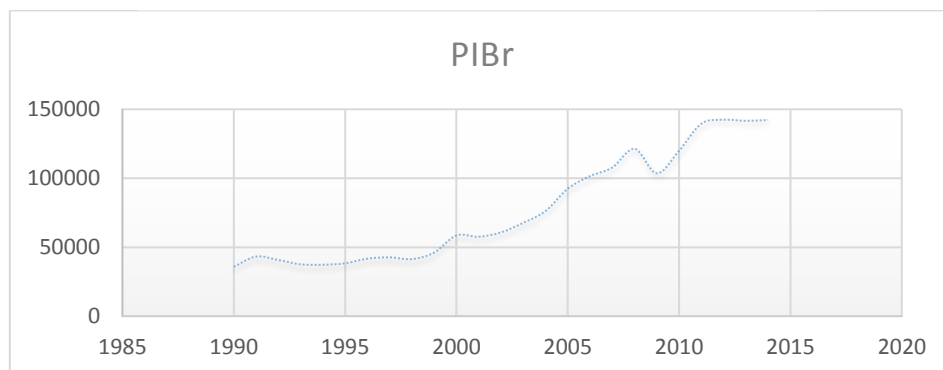
الشكل رقم (03): منحنى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج EXCEL 2010

نلاحظ في الشكل رقم (03) ، أن الناتج المحلي الإجمالي الممثل في PIB بقيمه الاسمية قد سجل نموا متصاعدا خلال سنوات التسعينات، ففي سنة 1990 سجل 555.8 مليار دج، ليصل إلى 4123.5 مليار دج سنة 2000، أي بحدود 7 أضعاف، ليواصل ارتفاعه ليصل إلى 11043.703 مليار دج سنة 2008، في حين سجل انخفاضا بمقدار 09 % سنة 2009، ثم ليعاود الارتفاع من جديد بنسب نمو متباينة بين (3 % ، 20 %) ليصل سنة 2014 بمقدار يقدر بـ 1720.51 مليار دج.

الشكل رقم (04): منحنى تطور الناتج الوطني بالقيم الحقيقية



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج EXCEL 2010

¹⁴ عبد الرحيم شيببي، محمد بوزيان، أسدي محمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة المالية بالجزائر، دراسة قياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008، ص 8.

¹⁵ محمد بن سليمان، دالة الاستهلاك و محدداتها للفترة (1970-2008)، مذكرة شهادة مهندس دولة في الإحصاء التطبيقي 2009-2010، الجزائر، ص 57.

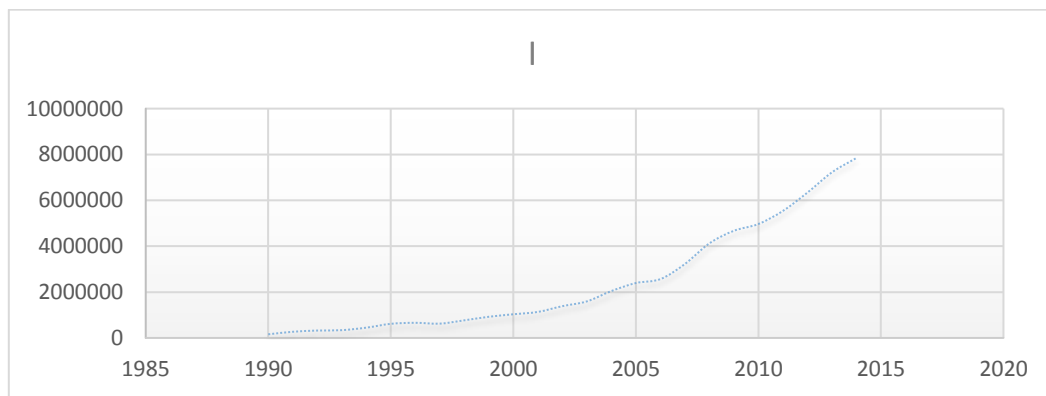
¹⁶ للمزيد انظر لـ: CNES تقرير حول الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للوطن، 2008..

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) الممثل للقيم الحقيقية للنتائج المحلي الاجمالي نلاحظ سلسلة من التذبذبات ارتفاعا و انخفاضا الى غاية سنة 2001، ليسجل بعدها ارتفاعا حتى سنة 2008، لينخفض بمقدار 10% سنة 2009، ويعاود الارتفاع و يستقر في حدود 142 مليار دج سنوات 2011-2014. ويعود السبب الرئيسي لتذبذب الناتج المحلي الاجمالي سنوات التسعينات بالاساس، وتأثيرات الصدمة البترولية سنة 1986 التي كلفت الخزينة اموال طائلة اضافة الى عدم استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية خاصة و ان المحروقات تمثل اكثر من 1/4 الناتج الخام في الاقتصاد الجزائري الريعي. و باقي النسبة موزعة على قطاعات اخرى (صناعة - زراعية - خدمات ، و اشغال عمومية - نقل و مواصلات)، ليعود في الارتفاع بسبب الظروف العالمية كالحرب على افغانستان و العراق. وفي سنة 2009، نجد ان الناتج المحلي الاجمالي انخفض نتيجة تدهور اسعار النفط متأثرا بازمة الرهن العقاري سنة 2008، ليعود للارتفاع سنة 2011 ليستقر بعدها.

1-ج: الانفاق الاستثماري و الممثل في I:

يتكون الاستثمار الاجمالي محاسبيا من التراكم الخام للاصول الثابتة ABFF و التغير في المخزون ΔS . كما هو موضح بالشكل الموالي .

الشكل الرقم (05): منحى الاستثمار بالقيم الاسمية



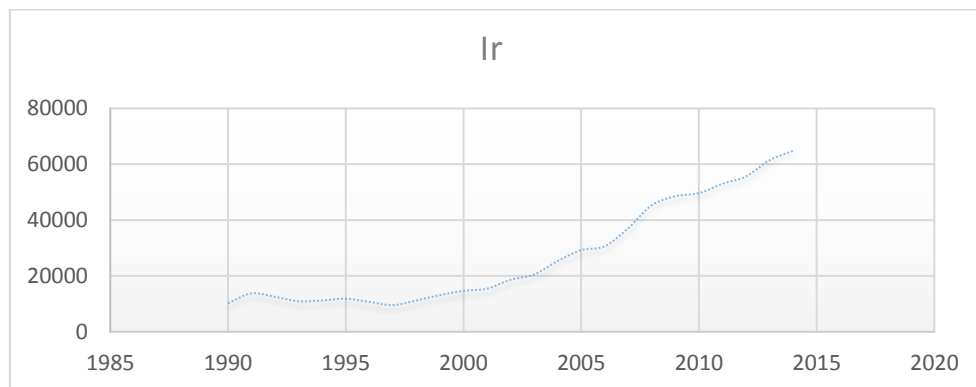
المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج EXCEL 2010

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) و الممثل للقيم الاسمية للانفاق الاستثماري نموا متذبذبا و متباطئا ، اذ تتراوح نسبته بين 5%- 30% لسجل تراجعا بقيمة 35.9 مليار دج سنة 1997 ليعاود الارتفاع بصفة متذبذبة و متزايدة للسنوات الموالية

اما من خلال شكل منحى الاستثمار بقيمه الحقيقية نلاحظ ان :

ان هناك سلسلة من التذبذبات في قيم الاستثمار الوطني حيث كان في ارتفاع سنتي 1990 و 1991 ثم بدا بالارتفاع تارة و انخفاض تارة اخرى ، ليعود و يرتفع انطلاقا من سنة 2006 و يمكن تفسير ذلك بسلسلة التغيرات و الاصلاحات في البيئة الاستثمارية من خلال نصوص و تعديلات و قوانين ، اهمها اصدار قوانين كقانون ترقية الاستثمارات سنة 1993، و كذا قانون التطوير و الترقية سنة 2001، اضافة لاحقة الدعه . تسما / عملية استثمار كاله كاله طنية لتطوير الاستثمار.... الى غير ها ، وكذا تن

الشكل الرقم (06): منحى الاستثمار بالقيم الحقيقية



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج EXCEL 2010

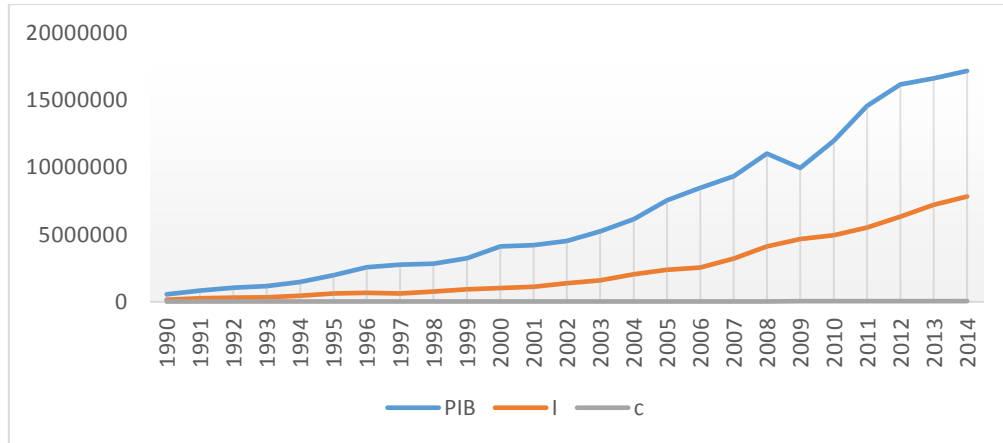
أما من خلال شكل منحى الاستثمار بقيمه الحقيقية نلاحظ ان :

هناك سلسلة من التذبذبات في قيم الاستثمار الوطني حيث سجل ارتفاعا في سنتي 1990 و 1991 واستمر بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ، ليعود و يرتفع انطلاقا من سنة 2006 ويمكن تفسير ذلك بسلسلة التغيرات و الاصلاحات في البيئة الاستثمارية التي جاءت بها النصوص و التعديلات و القوانين ، اهمها اصدار قوانين ترقية الاستثمارات سنة 1993، و كذا قانون التطوير و الترقية سنة 2001، اضافة لاجهزة الدعم و تسهيل عملية الاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار... الى غيرها ، وكذا تشجيع الخوصصة ، و غيرها من الاساليب لجعل البيئة اكثر استقرارا ووضوحا و تحفيزا .

2- تحليل و تفسير المتغيرات الكلية (مجتمعة):

من خلال تمثيلنا البياني الموافق للشكل رقم (07) ، نقوم بتحليل و تفسير المتغيرات الكلية وهي مجتمعة بعد تحليلها و تفسيرها وهي منفردة، بغرض معرفة العلاقة التي يفترض ان تربط بينها في شكل معدلات اندحارية.

الشكل الرقم (07): منحنى متغيرات الدراسة مجتمعة



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج EXCEL 2010

نلاحظ الشكل الرقم (07) ان اغلب منحنيات المتغيرات من سنة 1990 الى غاية منتصف الالفين تزداد بزيادة متباطئة ، اذ ارتفعت فيما بعد سنة 2005 بشكل ملحوظ، ويمكن تفسير ذلك على امكانية وجود علاقة بينها (يمكن اثباتها لاحقا).

هذه التغيرات يرجع تفسيرها الى وجود عوامل كيفية و غير كيفية كالقرارات السياسية و الادبيولوجيات المختلفة في الاقتصاد الجزائري ، التي تؤثر في هذه المتغيرات بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

تحليل و تفسير المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري محل الدراسة تطبيقيا:

نهتم في الدراسة التطبيقية باظهار اثر الانفاق الاستهلاكي و الاستثمار على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية للاغرونج. و للوصول الى نتائج دقيقة و تحليل منطقي و سليم للدراسة، لابد من اجراء اختبارات الاستقرار كمرحلة اولى للانتقال الى اختبار السببية، حيث لا يمكن اجراء اختبار السببية الا اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة.

- **اختبار السببية لجرانجر :** ويقصد بالعلاقة السببية مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر و العكس أيضا -تأثير متبادل- ، حيث نعتد في بحثنا هذا على طريقة **Granger** التي أشار إليها عام 1988 ، لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات و طبقا لهذه الطريقة فانه إذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ x_t .¹⁷

النتائج الدراسة:

1/ نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: بعد رسم مشاهدات المتغيرات لمعرفة الاتجاه العام لها، قمنا بتحديد النموذج باختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الحقيقية للنموذج ، باستخدام الجذر الأحادي Unit Root test للبرنامج Eviews 9، حيث يتم اختبار السلاسل الزمنية على أساس المستوى Level ، و على أساس الفروقات Differences ، باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) ، اختبار Phillips-Perron (PP) ، اختبار Kwiatkowski (KPSS) ، Phillips, Schmidt, Shin.

¹⁷المعلومات اكثر يمكن الاطلاع على:

- damondar N, Gujarati, econométrie, traduction de la 4 éme édition Americaine par Berrard Bernier, de-book, Université , Bruxelles Belgique, 2004, Pm691-692.

جدول رقم (04): نتائج اختبار ADF، PP، KPSS للمتغيرات الحقيقية في مختلف المستويات

Ir	Cr	Pibr	Prob à 5%	النماذج المستويات	
-0.972 (-3.6121) 0.9295	-0.5659 (-3.612) 0.97	-2.095 (-3.6121) 0.5225	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	APF	المستوى Level
-0.9572 (-3.612) 0.9317	-0.5848 (-3.612) 0.9707	-2.0061 (-3.612) 0.5688	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	PP	
0.2349 (0.146)	0.2293 (0.146)	0.2053 (0.146)	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	KPSS	
-1.8715 ¹⁸ (-1.6084) 0.0596	-1.698 ¹⁹ (-1.6074) 0.084	-4.801 (-2.998) 0.0009	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	ADF	الفرق الاول 1 st differ
-1.7715 (-1.6084) 0.072	-2.465 (-2.638) 0.1364	-4.2808 (-2.998) 0.0009	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	PP	
0.6115 (0.463)	0.6145 (0.463)	0.2576 (0.463)	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	KPSS	
I(1)	I(1)	I(1)			القرار

المصدر: من اعداد الباحثة، باستخدام برنامج EVIE

بينت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمعاملات باستخدام اختبار ADF (الملخصة في الجدول السابق) عند المستوى level ان جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى عند معنوية 5%. مما يدفعنا الى اجراء الاختبار على الفرق الاول والتي اتصف بسكون المتغيرات عند معنوية 5%؛ اي أن القيم المقدرة أصغر من القيمة المجدولة للاختبار.

20

وبالتالي السلاسل مستقرة عند الفرق الاول، ومنه يمكن المرور الى بقية الاختبارات.

اختبار السببية لجرانجر: في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة بالقيم الحقيقية، كما يلي:

الشكل رقم 08: نتائج اختبار السببية بين PIBR و CR

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 11/06/16 Time: 12:52

Sample: 1990 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CR does not Granger Cause PIBR	23	0.06390	0.9383
PIBR does not Granger Cause CR		1.37189	0.2789

المصدر: انطلاقا من EVIEWS9

¹⁸ نأخذ قيمة معنوية 10 % كون ان حجم العينة صغير n=25.

¹⁹ نأخذ قيمة معنوية 10 % كون ان حجم العينة صغير n=25.

²⁰ باستعانة بكتاب :

في حالة التغير في الناتج المحلي يسبب التغير في الانفاق الاستهلاكي النهائي: فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر F اكبر من 5%، وهذا يعني ان التغير في الناتج المحلي لايسبب التغير في الانفاق الاستهلاكي النهائي، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لاحصائية فيشر التي تساوي 27.89% والتي هي اكبر من 5% اما في حالة التغير في الانفاق الاستهلاكي يسبب التغير في الناتج المحلي: فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر F اكبر من 5%، وهذا يعني ان التغير في الانفاق الاستهلاكي لا يؤدي الى التغير (لايسبب) في الناتج المحلي، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لاحصائية فيشر التي تساوي 93.83% و التي هي اكبر من 5%. وهذا يعني انه لا توجد علاقة سببية لا في اتجاه واحد و لا في الاتجاهين.

الشكل رقم 09 : نتائج اختبار السببية بين PIBR و IR

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 11/06/16 Time: 12:54

Sample: 1990 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IR does not Granger Cause PIBR	23	0.14506	0.8660
PIBR does not Granger Cause IR		11.5105	0.0006

المصدر: انطلاقا من EVIEWS9

في حالة التغير في الناتج المحلي يسبب التغير في الاستثمار: فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر F اقل من 5%، وهذا يعني ان التغير في الناتج المحلي يسبب التغير في الاستثمار المحلي، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لاحصائية فيشر التي تساوي 0.6% والتي هي اقل من 5% اما في حالة التغير في الاستثمار يسبب التغير في الناتج المحلي: فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر F اكبر من 5%، وهذا يعني ان التغير في الانفاق الاستثماري لا يؤدي الى التغير (لايسبب) في الناتج المحلي، وهذا يعني انه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لاحصائية فيشر التي تساوي 86.6% والتي هي اكبر من 5%. أي أن التغير في الناتج الحقيقي يؤدي الى التغير في الاستثمار الحقيقي، ووفقا للنموذج المقدر للمتغير IR بدلالة PIBR نجد أن:

$$IR = -8447.92599429 + 0.462626183085 * PIBR$$

$R^2=0.9575$ ، أي أن زيادة في معدل الناتج بـ 1% يرفع الاستثمار الحقيقي بـ 0.46%.

الشكل رقم 10: نتائج اختبار السببية بين IR و CR

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 11/06/16 Time: 12:48

Sample: 1990 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CR does not Granger Cause IR	23	0.39754	0.6777
IR does not Granger Cause CR		5.37834	0.0148

المصدر: انطلاقا من EVIEWS9

في حالة التغير في الانفاق الاستثماري يسبب التغير في الانفاق الاستهلاكي النهائي: فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر F اقل من 5%، وهذا يعني ان التغير في الانفاق الاستثماري يسبب التغير في معدل الانفاق الاستهلاكي ، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لاحصائية فيشر التي تساوي 1.48% والتي هي اقل من 5% اما في حالة في حالة التغير في الانفاق الاستهلاكي الحقيقي يسبب التغير في الاستثمار: فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر F اكبر من 5%، وهذا يعني ان التغير في الانفاق الاستهلاكي لا يؤدي الى التغير (لايسبب) في الاستهلاك النهائي، وهذا يعني انه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لاحصائية فيشر التي تساوي 67.77% و التي هي اكبر من 5%. أي أن التغير في الاستثمار الحقيقي يؤدي الى التغير في الاستهلاك الحقيقي، ووفقا للنموذج المقدر للمتغير CR بدلالة IR نجد أن:

$$CR = 17271.9265381 + 0.925949285278 * IR$$

$R^2=0.9666$ ، أي أن زيادة في الاستثمار بـ 1% يرفع الانفاق الحقيقي بـ 0.92 %.

الاستنتاج:

أن الناتج المحلي لا يسبب الاستهلاك، و الاستهلاك لا يسبب الناتج المحلي، بمعنى لا توجد علاقة سببية في اتجاهين؛ وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام المحصل عليه في الأدب الاقتصادي. الاستثمار لا يسبب الناتج المحلي، و الناتج المحلي يسبب الاستثمار، بمعنى توجد علاقة سببية في اتجاه واحد؛ الاستثمار يسبب الاستهلاك، و الاستهلاك لا يسبب الاستثمار، بمعنى توجد علاقة سببية في اتجاه واحد .

مناقشة النتائج:

في ظل النتائج المحصل عليها، يمكن القول ان متغيرات الدراسة لا ترتبط فيما بينها بعلاقة طويلة الاجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة والتي يكمن تفسيرها الى:

- ديمومة الاعتماد على المحروقات كسياسة معتمدة في هيكلة الاقتصاد الجزائري لتمويل الميزانية العامة للدولة، حيث تتوقف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية وسياساتها التنموية على عائدات المحروقات ،فارتفاع مداخيل المحروقات تؤدي الى زيادة الانفاق بنوعية الاستهلاكي و الاستثماري؛
- الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية و زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد تؤكد هذه النتيجة، فكلما زاد معدلات النمو الاقتصادي تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية؛
- ضعف الطاقة الانتاجية المحلية و التي تحد من مستوى الاستثمار المحلي و كذا الطاقة الاستيعابية للموارد المكملة من عمالة و سوق محلية؛
- قوة و كفاءة سوق المال عاملان مشجعان لجذب المستثمري الاجانب والذان يغيبان في السوق الجزائرية بفضل القيود التسيير و المعاملات الادارية ما يحد من حركيتها.

لذا تبقى أهم وسيلة لرفع مستويات النمو الاقتصادي خارج المحروقات هو تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لعمله، وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، ووضع منظومات قيادية لتوفير أفكار و مشاريع وتمويلاتها للشباب الراغب في العمل الحر، وضع برامج جادة للبحث والتطوير وتحفيز المبدعين و خلق طرق ناجعة للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

الخلاصة:

لدراسة اثر الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ولبيان فيما اذا المتغيرات ذا دلالة اقتصادية، قمنا بالتحقق ما اذا ما كانت السلاسل الزمنية الساكنة باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ذلك تجنبنا من الوقوع في اية اخطاء تؤدي بنا الى نتائج مزيفة و مضللة عند تطبيق اختبار السببية لجرانجر. و كنتيجة بينت نتائج الدراسة ضعف قدرة التأثيرية لكل من الاستهلاك النهائي و حجم الاستثمار على النمو الاقتصادي ، اذ يمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الاقتصاد الجزائري التدعيمي، اضافة الى عدم تنوع النشاطات الاقتصادية المركزة على عملية الاستيراد بمختلف اشكاله، اضافة الى التغيرات الاقتصادية العالمية و تأثيرها على المناخ الاقتصادي الجزائري خلال الفترة المغطاة.

الاحالات و المراجع:

- منذر خدام، الاقتصاد العام، دار السوسن للنشر، 2005، دمشق، ط1.
- محمد عبد المؤمن، التحليل الاقتصادي الكلي، 2007-2008.
- محمد بن سليمان، دالة الاستهلاك و محدثاتها للفترة (1970-2008)، مذكرة شهادة مهندس دولة في الاحصاء التطبيقي 2009-2010، الجزائر، ص57.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1981، ج1.
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- عبد الرحيم شبيبي، د محمد بوزيان، اسدي محمد شكوري، الاثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة قياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008.
- عادل عبد العظيم، الاستثمار، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت، د.ص.
- سماعيل بن قانة، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970-2001) و التنبؤ للفترة الممتدة بين (2002-2006)، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2004-2005.

- السعيد بريش ،الاقتصاد الكلي،دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007
- احمد سلامي،محمد شيخي،اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)،مجلة الباحث،العدد13 ، 2013،ص121.
- Régis bourbonnais,exercices pédagogique d'économétrie,2eme edition,Paris,2012.
- damondar N,Gujarati, econométrie, traduction de la 4 éme édition Americaine par Berrard Bernier, de-book, Université ,Bruxelles Belgique,2004
- A.Smith :recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard,Paris,1976